

غيابه، بموضوعية، فيؤكد اهمية الدعم السوري للمتمردين، وايضاً اهمية الضغط المفروض على التنظيمات المستقلة - الجبهتين، الشعبية والديمقراطية - لتحجب تضامنها السياسي عن قيادة م.ت.ف. ثم يستعرض المواقف المتميزة لاجزاء القيادة الفلسطينية، بدقة وحساسية، كاشفاً موقف كل شخص، ومحور، ودوافعه في كل مرحلة. ويستكمل سحلية رسم صورة مجرى الصراع الفلسطيني - الفلسطيني، والفلسطيني - السوري، من خلال اضافة عنصر الاتصالات العربية. وقد انقسمت المواقف العربية، عموماً، بين تلك التي اتخذتها مصر والاردن والعراق لدعم م.ت.ف. وقيادتها الشرعية صراحة، وبين تلك التي اتخذتها الجزائر واليمن الجنوبي والعربية السعودية والدول الخليجية الصغرى لتشجيع القوى الفلسطينية على صوغ حل وسط مقبول لديها. ويفسر المؤلف حوافز كل دولة في تبني احد هذين الموقفين، علماً بأنه ينوه الى التزامها جميعاً، عملياً، بوحداية وشرعية تمثيل م.ت.ف. وقيادتها. لكن الاتصالات والوساطات لم تتم، فكان ان وقعت حرب طرابلس، بما حملته من عواقب للعلاقات الفلسطينية الداخلية، والاردنية - الفلسطينية.

اعدت حرب طرابلس مجريات الامور الى المستوى السياسي، بعد ان خرجت القوات الموالية لمنظمة التحرير من لبنان علناً، مما انهى قدرة سوريا على ابتزاز م.ت.ف. جسدياً. ويعكس سحلية تلك الحقيقة في انتقاله، في الفصل السابع «حقبة ما بعد طرابلس: نحو نظام سياسي جديد»، الى مناقشة المصالحة المصرية - الفلسطينية وحياء الحوار الاردني - الفلسطيني ومحاولات المصالحة الفلسطينية الداخلية. وربما تألف العامل الحيوي الجديد، الذي حدد طبيعة ومعطيات المرحلة الجديدة، من فقدان م.ت.ف. نهائياً لمرتكزات العمل العسكري والمؤسسي المستقل؛ اذ بقيت لديها مجموعات صغيرة، اوسرية، في انحاء عديدة، كما تمتعت بتأييد غالبية المدنيين والعديد من العسكريين الفلسطينيين الذين وقّعو تحت سيطرة المتمردين المدعومين سورياً، لكن لم يعد في امكان قيادة م.ت.ف. ان تضع مقرها الرئيس، او «عنوانها السياسي»، او اذاتها العسكرية، في لبنان او سوريا. ولم تقدم مصر، او الاردن، بديلاً لأي من تلك الاحتياجات الضرورية، ولم تقد القواعد العراقية والتونسية والجزائرية والسودانية واليمنية كنقاط انطلاق للنشاط المسلح اليومي ضد اسرائيل. وهكذا، واجهت مختلف الاطراف الفلسطينية، بمن فيها الواقع تحت الاوامر السورية، او المبعد عن ساحة القتال المباشر، تحدي مقارنة العدو وتبرير الوجود ازاء الجمهور الفلسطيني في وقت صَعُب تنفيذ اي عمل عسكري.

جاءت علامة على صعوبة الوضع وعلى وقوع الطرف الفلسطيني المستقل بين المطرقة الاسرائيلية والسندان السوري، في قيام عرفات بخطوات مثيرة. كانت الخطوة الاولى زيارة القاهرة والالتقاء بالرئيس المصري، والتي سعى عرفات، من خلالها، الى اكتساب وزن مصر الاقليمي الى جانب م.ت.ف. ودعم سياستها، اقليمياً ودولياً. ويلاحظ المؤلف ان هذه الزيارة لم تأت معاكسة لآراء بقية مسؤولي «فتح» جميعاً، وان تباينت الافكار حول الطريقة والتوقيت. وقد اثارت الزيارة ردوداً اقوى خارج «فتح»، لكن نجحت القيادة الفلسطينية في اجتياز الازمة. لكن اذا دلت الزيارة على شيء، فلسطينياً، فهو زيادة اعتماد عرفات على تأييد وتفضيلات اهل الضفة الغربية وقطاع غزة، وابتعاده عن الامل في اعادة اللحمة والاجماع الى صفوف م.ت.ف.

ساعد حسم الاوضاع في طرابلس، واستعادة م.ت.ف. لبعض الثقة الذاتية في اعقاب الحرب «الاهلية» الفلسطينية والالتفاف الجماهيري الواسع حولها، كذلك اكتساب م.ت.ف. لوزن اقليمي اكبر بعد الالتقاء بمصر، ساعد كل ذلك على تقوية المنظمة في حوارها مع الاردن، وايضاً على تحريرها من بعض القيود التي عرقلت الاتفاق سابقاً. وهكذا، تطور الحوار الاردني - الفلسطيني مجدداً. ومع انه مر بتعرجات عديدة، اذ رفضت م.ت.ف. التخلي عن مواقفها ومطالبها الاساسية، فقد بلغ مستوى الاتفاق بين الطرفين، ومستوى الصدام الفلسطيني - السوري، حدوداً دفعت قيادة م.ت.ف. الى عقد المجلس الوطني في عمان في غياب كل من رفض رئاسة عرفات وسياساته، او المصالحة مع مصر والاردن. وقدمت جلسة المجلس هذه الاساس لصوغ اتفاق ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥ الذي حدد اسس التفاوض والعلاقة المستقبلية بين دولة فلسطينية والاردن. ويضيف المؤلف ان احد اعتبارات م.ت.ف. في تفاوضها مع الاردن، علاوة على ظروفها الاقليمية والداخلية، تمثل في قدرة الملك حسين على ادعاء تمثيل اهل الضفة الغربية بسبب مشاركتهم في البرلمان الاردني.